Doi: 10.34120/0080-050-001-003

Jordanian Attitudes toward the Political Participation of Jordanian Women: An Exploratory Study

Yahya Ali
Mousa Mohsen
Kholoud Mashal
AbdAllah Alzawahreh

Abstract

Objective: The study aimed at analyzing the attitudes of Jordanians towards the political participation of Jordanian women and their preference to have women assigned to leadership positions in different sectors. The political participation was measured through a set of statements. Moreover, the study sought to analyze the relationship between some demographic and social variables and the political participation of Jordanian women. **Methods:** The study used the sample survey method. A questionnaire was designed to collect the data after verifying its validity. The sample comprised 3000 individuals representing all governorates of Jordan. **Results:** The study concluded that Jordanians were aware of women's concerns, issues, and problems. The results showed a high level of support for women to be appointed in leadership positions in certain sectors. Moreover, the results showed that Jordanians were in favor of changing some laws to guarantee more rights for women. **Conclusion:** societal stereotyping remains a challenge for women to obtain more rights, particularly holding political positions such as becoming members of parliament.

Keywords: Jordanian Women, Political Participation, Individuals' Attitudes, Elections.

توجهات الأردنيين نحو المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة استطلاعية(*)

يحيى أحمد شحادة (**)
موسى سلامة عبدالله (***)
خلود يوسف مشعل (****)
عبدالله صامد الزواهرة (*****)

ملخص:

هدف الدراسة: استهدفت هذه الدراسة تحليل توجهات المواطنين الأردنيين نحو المشاركة السياسية للمرأة الأردنية من خلال مجموعة من العبارات التي تقيس المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، بالإضافة إلى توجهات الأفراد حول مدى تفضيلهم بأن تتولى المرأة الأردنية مناصب قيادية في قطاعات مختلفة. كما سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية وبين المشاركة السياسية للمرأة. **المنهجية:** استخدمت الدراسة منهج المسح بالعينة، واعتمدت في جمع البيانات على استبانة علمية تم بناؤها والتحقق من صدقها عبر مراحل الدراسة كافة، وقد بلغ حجم العينة (3000) فرد، يمثلون مختلف محافظات الأردن. **النتائج:** خلصت الدراسة إلى أن الأفراد في المجتمع الأردني أخذوا يستشعرون هموم المرأة وقضاياها، وما للمرأة من شؤون وشجون، فصاروا يؤيدون وصولها إلى مناصب قيادية في قطاعات معينة دون غيرها. بالإضافة إلى دعمهم تغيير بعض القوانين لضمان حقوق أكثر للمرأة. **الخلاصة:** ما زالت النظرة المجتمعية أحد التحديات أمام المرأة للحصول على حقوق أكثر، لعل من أهمها الوصول إلى مناصب سياسية، من ضمنها البرلمان.

المصطلحات الأساسية: المرأة الأردنية، المشاركة السياسية، توجهات الأفراد، الانتخابات.

(*) هذه الدراسة جزء من مشروع مدعوم من قبل الوكالة الكندية للإنماء الدولي /CIDA برنامج دعم مبادرات تكافؤ الفرص، الأردن.

(**) قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية الهاشمية. yali@hu.edu.jo

(***) أستاذ، هيئة الاعتماد الأكاديمي، وزارة التعليم، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

(****) قسم إدارة الاراضي والمياه، كلية الأمير الحسن للموارد الطبيعية، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية الهاشمية.

(*****) قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية الهاشمية.

مقدمة:

تتأثر نظرة أفراد المجتمع نحو المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة بالعديد من العوامل التي تتعلق بعمليات التنشئة الاجتماعية والثقافة السائدة في المجتمعات. وتعطي بعض هذه المجتمعات الرجل مكانة اجتماعية أعلى من المرأة، يترتب عليها دور اجتماعي أكبر له في المجال العام (نورالدين، 2006). وتسعى الحكومات إلى تحقيق تنمية شاملة لمجتمعاتها، يصعب تحقيقها دون تفعيل دور المرأة فيها. وتشير إحصائيات البنك الدولي (البنك الدولي، 2015) إلى أن 49% من سكان العالم هن إناث؛ مما يعني ضرورة تفعيل هذا المكون المهم في عملية التنمية الشاملة، وعلى الرغم من تزايد تأثير المرأة في الحياة العامة في المجتمعات فإن دورها ما زال بعيداً عن دور الرجل، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بتقلد المرأة لمناصب سياسية وقيادية داخل المجتمع[1]. كما أن الموروث من بعض القيم والعادات والأعراف والتقاليد ما زال إلى اليوم يعتبر المحدد الرئيس لمدى منح المرأة الفرصة للقيام بالمشاركة السياسية. وبما أن المرأة من أهم الركائز في التنمية الشاملة في أي مجتمع؛ فإن الحديث يتزايد حول المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة باعتبار أن لها دوراً أساسياً في تلك العملية.

تبحث النظرية الليبرالية في المساواة بين الجنسين، وترى أن المرأة لها الحق في المشاركة في المناصب القيادية والسياسية أسوة بالرجل، وترى أن المرأة قد أثبتت قدرتها على القيام بدور سياسي في المناصب التي تولتها في دول عديدة حول العالم. وتستند النظرية الليبرالية إلى فكرة حرية الإنسان وأن له مطلق الحرية في القيام بأية أمور يريدها، ومن ثم عدم التمييز بين الرجال والنساء في إمكانية الوصول إلى مناصب قيادية سياسية واجتماعية داخل المجتمع. وفي المقابل ترى النظرية الاشتراكية أن النظام الرأسمالي هو السبب في عدم تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة؛ ومن ثم فهي تطالب المرأة بالوعي بحقوقها ومصالحها التي تُغيب في النظام الرأسمالي، وأن الحل الوحيد هو التغيير الجذري الذي يضمن للمرأة تحقيق المساواة بالرجل (صالح، 2005).

لقد أدت التغيرات المتسارعة في أعقاب الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم

(1) تستحوذ النساء على ما نسبته 23% من المقاعد في البرلمانات الوطنية على مستوى العالم؛ البنك الدولي 2016.

إلى إحداث تغيرات في حياة الأفراد وأنماطها على مستوى العالم، وفي الأردن كان لهذه التغيرات انعكاسات على مجمل الحياة في المجتمع، وتحديداً فيما يتعلق بالأدوار المنوطة بالرجل والمرأة. وتشير الإحصائيات الرسمية من دائرة الإحصاءات الأردنية (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2016) إلى أن الإناث يشكلن ما نسبته نحو 48% من المجتمع الأردني؛ وهذا يشي بوجود قوة إنتاجية موازية للرجل في مجال التنمية[2]؛ ومن ثم تتبدى أهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية جنباً إلى جنب مع الرجل. وعلى الرغم من زيادة عدد المناصب القيادية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتولاها المرأة على مستوى العالم (البنك الدولي، 2016)؛ (تستحوذ النساء على ما نسبته 23% من المقاعد في البرلمانات الوطنية على مستوى العالم)، إلا أن استمرار النظرة المجتمعية لدور المرأة وحصرها في أدوار نمطية يؤدي إلى انخفاض عدد النساء اللاتي يتقلدن مناصب قيادية مقارنةً مع الرجل، خاصة في مجتمعات دول العالم الثالث.

وفي الأردن زادت مشاركة المرأة في البرلمان الأردني بشكل واضح؛ إذ ينص قانون الانتخابات لعام 2016 على ضرورة تمثيل المرأة من خلال نظام الكوتا بـ (15) امرأة على الأقل يمثلن جميع المحافظات الأردنية (12 محافظة + 3 دوائر مغلقة للبدو)، ذلك بحسب نتائج الانتخابات النيابية الأردنية 2016 (الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن، 2016). وكذلك نص قانون الانتخابات البلدية في الأردن على تخصيص 25% من مقاعد المجالس البلدية للكوتا النسائية. وفي الانتخابات البلدية التي جرت عام 2013، استحوذت المرأة على نسبة 29% من المقاعد في مجالس البلديات المختلفة.

وفيما يتعلق بالواقع الحالي للمرأة الأردنية في المناصب العليا داخل الدولة، فإن بيانات وزارة تطوير القطاع الحكومي (2015) تشير إلى أن نسبة النساء اللاتي يتقلدن مناصب قيادية داخل الدولة الأردنية قد بلغت (7%) من مجموع المناصب القيادية التي تتمثل في المناصب الآتية: (أمين عام، مدير عام، رئيس هيئة، محافظ، مفوض، عضو مجلس مفوضين، مستشار فئة عليا). بالإضافة إلى ذلك فإن المرأة تشكل نحو 45% من إجمالي الموظفين في الدولة الأردنية. ولكن هذه النسبة تنخفض إلى 24% عندما يتم استثناء وزارتي التربية والتعليم والصحة؛ إذ تستحوذ على

(2) تشكل الإناث 39% من قوة العمل على مستوى العالم و17.5% في الأردن؛ البنك الدولي 2016.

ما نسبته 56% من مجموع الوظائف في هاتين الوزارتين. ومع وجود العديد من الدراسات والنظريات التي تبحث في دور المرأة في المجتمع، فإن من المهم تعرف توجهات الأفراد حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتوليها المناصب القيادية في المؤسسات العامة والخاصة، بالإضافة إلى تعرف آرائهم حول إمكانية تعديل بعض القوانين الخاصة بحقوق المرأة؛ خصوصاً تلك الحقوق التي قد يكون لمنظومة الأعراف والعادات والتقاليد دور في منحها للمرأة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من اتساع دور المرأة في المجتمع في الوقت الحاضر مقارنة بالعقود الماضية وتوليها لمناصب قيادية في العديد من المؤسسات العامة والخاصة، فإن دورها في المشاركة السياسية يعتبر أقل مقارنةً مع الرجل، وخصوصاً في المجتمعات العربية؛ إذ تؤدي بعض العادات والتقاليد دوراً في ذلك؛ ومن ثم ينخفض دور المرأة في عملية التنمية الشاملة التي تطمح الدول والحكومات إلى تعزيزها وتحقيقها. وعلى الرغم من قيام العديد من الحكومات العربية، ومن ضمنها الأردن، بزيادة تمثيل المرأة في البرلمانات ومجالس البلديات بشكل كبير؛ فإن بعض الدول العربية ما تزال بعيدة عن ذلك، وما زالت المشاركة السياسية للمرأة دون الطموحات؛ ومن ثم عدم تمثيلها بشكل حقيقي. لذلك؛ فإن هذه الدراسة تسعى إلى استطلاع توجهات المجتمع الأردني تجاه دور المرأة في الحياة العامة، من خلال توليها لمناصب قيادية وكذلك تعديل بعض القوانين التي تعمل على مساواة الرجل والمرأة في الحقوق.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تعرّف توجهات الأردنيين تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة سواء السياسية منها أو الاجتماعية، مثل تولي المرأة لمناصب قيادية ووصولها إلى البرلمان وبعض القضايا الأخرى المرتبطة بحقوقها؛ إذ إن من المهم معرفة تلك التوجهات وأسبابها؛ وذلك من أجل وضع الحلول والخطط التي تعزز مشاركة المرأة في الحياة العامة وتسهم في تغيير الصورة النمطية لهذه المشاركة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – تعرف آراء الأفراد تجاه المشاركة السياسية للمرأة في الأردن.

2 – تعرف آراء الأفراد في تعديل بعض القوانين التي تضمن مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية.

3 – بيان الأسباب المفسرة لضعف مشاركة المرأة في الأمور العامة (السياسية والاجتماعية).

4 – بيان تأثير عدد من المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية في المشاركة السياسية للمرأة.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1 – ما توجهات المجتمع الأردني نحو مشاركة المرأة في الحياة العامة؟

2 – ما أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية (المستوى التعليمي؛ الجنس؛ الدخل؛ الإقليم؛ المحافظة والعمر) في المشاركة السياسية للمرأة؟

الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات التي عرضت للمشاركة السياسية للمرأة، وقد حاولت تلك الدراسات تعرّف أهم الأسباب التي تؤدي إلى تراجع هذه المشاركة، بالإضافة إلى ضعف دور المرأة في الشؤون العامة، سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية.

أدت العوامل والتغيرات المتسارعة إلى نوع من الصراع داخل الأسر المسلمة بين ما يعتبر امتداداً للأسر التقليدية، وبين المتطلبات الجديدة في المجتمعات الحديثة من تنمية وغيرها؛ إذ تأثرت العديد من التقاليد الاجتماعية والثقافية بعمليات الهجرة والعولمة وتجلياتها وسهولة الاتصال بين الثقافات المختلفة. وتعتبر النظرة نحو المرأة من بين تلك الأمور التي تأثرت بتلك التغييرات، من خلال نظرة جديدة إلى دورها في المجتمع. وفي المغرب حدثت العديد من الصراعات بين تلك المتطلبات للدولة الحديثة والعصرية وبين المعتقدات الاجتماعية التقليدية داخل تلك المجتمعات، إلا أن تلك الصراعات قد انتهت لصالح إقرار مجموعة من القوانين والحقوق المرتبطة بالمرأة؛ مثل قانون الأسرة، الذي أكد المساواة بين الرجل والمرأة. وقد تأثر هذا الأمر بأحداث الربيع العربي، وذلك من خلال مشاركة المرأة في الأحداث والمظاهرات جنباً إلى جنب مع الرجل، وهو ما رآه البعض دليلاً على أهمية إعطاء المرأة حقوقاً سياسية واقتصادية واجتماعية داخل المجتمعات العربية والمسلمة (Guessous, 2012).

في دراسة هدفت إلى بيان العلاقة بين العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعليمية وبين المشاركة السياسية للمرأة؛ استخدم الباحث (El-Ghannam, 2003) بيانات ثقافية واجتماعية وصحية وتعليمية؛ بغية البحث في العوامل التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية. وقد توصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأطفال داخل الأسرة ومعدل الخصوبة وبين نسبة المشاركة السياسية للمرأة، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في نسبة مشاركة المرأة السياسية. ويرى الباحث أن المجتمعات العربية إذا ما أرادت الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة، فعليها الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة داخل تلك المجتمعات؛ لأن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى زيادة وعي المرأة بحقوقها؛ ومن ثم زيادة مشاركتها السياسية (El-Ghannam, 2003). ونشير في هذا الصدد إلى أن المجتمعات الإفريقية تعاني من انخفاض نسبة المشاركة السياسية للمرأة. فالعديد من تلك المجتمعات هي مجتمعات ذكورية يسيطر فيها الذكور على العديد من الموارد الاقتصادية والمكانة الاجتماعية؛ ومن ثم يؤدي ذلك إلى حرمان العديد من النساء من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل تلك المجتمعات. ويرى Emmanuel Nwadiaro أن هناك علاقة ين متغير الجنس والحصول على الموارد الاقتصادية والمادية داخل المجتمع النيجيري، وتحديداً داخل المناطق الريفية الفقيرة. كما أن توزيع الأدوار داخل ذلك المجتمع يتأثر بالنظرة الثقافية السائدة فيه؛ وهو ما يؤدي إلى حرمانها من تلك الموارد (Nwadiaro, 2011). إن الصورة النمطية لدور الرجل ودور المرأة، هي السائدة في المجتمعات العربية، ويمنح فيها الذكور (الرجال) امتيازات أكبر من المرأة، ويتمثل دورها بشكل أساسي في الإنجاب. ويطرح الباحث تساؤلاً عن مدى تأثر تلك النظرة إلى أدوار الرجل والمرأة بعوامل بيولوجية أو ثقافية اجتماعية، ويرى أن البعض يحاول إرجاع تلك النظرة إلى عوامل بيولوجية وليس ثقافية كما يعتقد البعض الآخر. ويستنتج أن تلك النظرة في الأدوار داخل المجتمعات العربية مردها الموروث من العادات والتقاليد التي تحولت فيما بعد إلى قوانين وتشريعات يؤمن بها المجتمع ويؤدي الدين فيها دوراً أساسياً. (لبيض، 2008). وأجرت سعاد نور الدين دراسة عن الصعوبات التي تواجه تمثيل المرأة في البرلمانات العربية، وذلك من خلال دراسة حالة وتجربة المرأة الأردنية في البرلمان الأردني؛ وأشارت إلى أن هناك العديد من التحديات التي ما زالت تواجه مشاركة المرأة في العمل

السياسي؛ وهو ما يؤدي إلى تراجع الدور الذي تنهض به في هذا المجال. وترى نور الدين أن بعض العادات والتقاليد السائدة تعتبر بمثابة عقبة في طريق المشاركة السياسية للمرأة، خصوصاً أن تلك العادات الموروثة ترى أن الرجل أحق بتلك المواقع والمناصب السياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن للتنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في هذا المجال؛ إذ إن كثيراً من الأسر تحاول في تربيتها لأبنائها أن تكرس التمييز بين الجنسين في الثقافة العربية، وهو ما انعكس كذلك على المناهج المدرسية والقوانين داخل الدول (نورالدين، 2006). وفي دراستها حول المواطنة وحالة المرأة الأردنية؛ تقترح بارعة النقشبندي أن تكون المواطنة هي المدخل الأساسي لمشاركة المرأة في الحياة العامة، خصوصاً أن القوانين في الدول العربية تنص على أهمية المساواة بين الجميع. وتسرد الباحثة مثالاً على التمييز بين الرجل والمرأة قوانين الضمان الاجتماعي، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون الجنسية؛ إذ إن هناك تمييزاً ضد المرأة في هذه القوانين، ولا بد من إجراء بعض التعديلات عليها؛ تحقيقاً للعدالة بين الرجل والمرأة. وتشير النقشبندي إلى تراجع وضعف مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية أعوام 1989، 1993، 1997، وتعزو السبب في ذلك إلى عوامل دينية وعوامل تعود للمرأة نفسها لعدم رغبتها في مساندة مرأة أخرى. بالإضافة إلى عدم تقبل المجتمع لوجود امرأة في البرلمان وعدم قدرة المرأة على المنافسة. وترى الباحثة أن مبدأ المواطنة قد يمهد الطريق للمرأة نحو المشاركة السياسية، خصوصاً أنه يتوافق مع مبدأ الديمقراطية ودولة المؤسسات (النقشبندي، 2003). وأجرت صفاء الشويحات دراسة حول المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تولي المرأة المتعلمة مناصب قيادية داخل المجتمع. أجريت الدراسة على عينة من طلبة الجامعة الألمانية الأردنية، تمثلت في (401) طالب وطالبة. واستخدمت فيها أداة، تكونت من (61) عبارة تقيس تلك المعوقات. وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة موافقة أفراد العينة على تولي المرأة المتعلمة لمناصب قيادية داخل المجتمع وبمتوسط حسابي عالٍ بلغ (3.82). كما بينت النتائج وجود وسط حسابي متوسط بلغ (3.03) حول موافقة أفراد العينة على مجموعة المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تولي المرأة لمناصب قيادية في المجتمع (الشويحات، 2017).

وتتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات التي ترى أنه لا بد من التركيز على إقرار القوانين التي تمنع التمييز بين الرجل والمرأة، وخاصةً تلك المرتبطة بحق المرأة في الوصول إلى المناصب السياسية والقيادية. كما أن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية

والثقافية للمرأة في مجتمعات دول العالم الثالث من شأنه أن يؤدي إلى زيادة وعي المرأة بحقوقها؛ ومن ثم زيادة مشاركتها وتأثيرها في المواقع السياسية والقيادية؛ إذ تدعم الدراسة بقوة وجهة النظر التي تؤمن بأن زيادة الاهتمام بوعي المرأة بحقوقها سيؤدي إلى زيادة مشاركتها السياسية وتأثيرها في المواقع التي يمكن أن تصل إليها.

وتختلف هذه الدراسة عن بقية الدراسات في أنها تتناول جوانب مختلفة تتعلق بوصول المرأة إلى مواقع قيادية سياسية وغيرها، في وقت أصبح لمطالبات المرأة السياسية أصداء واسعة في المجتمعات العربية. كما تختلف الدراسة وتتميز في محاولتها الإجابة عن تساؤلات تتعلق بوصول المرأة إلى مواقع قيادية يمكن أن يكون لها نظرة مختلفة في المجتمعات المحافظة، كالمجتمع الأردني. بالإضافة إلى ذلك حاولت الدراسة بناء مقياس يتضمن مجموعة من المؤشرات السياسية والاجتماعية المتعلقة بحق المرأة في المشاركة السياسية أو الوصول إلى مناصب قيادية في المجتمع الأردني.

نظريات المشاركة السياسية والمرأة:

هناك العديد من النظريات التي تفسر طبيعة المشاركة السياسية عند الأفراد. وتحاول بعض النظريات والاتجاهات أن تتناول قضية المشاركة السياسية للمرأة، وذلك من خلال التخلص من الأدوار التقليدية التي تقوم بها. وفي هذا الجزء تعرض الدراسة لأهم تلك النظريات والاتجاهات النسوية في المشاركة السياسية.

1 - **الاتجاه النسوي الليبرالي:** تنطلق فكرة هذه النظرية من مبدأ الحرية، وأن الفرص بين الرجال والنساء يجب أن تكون متساوية، ومن غير المقبول - بحسب هذه النظرية - تبرير وجود تمييز بين الرجل والمرأة في الدخل وفرص العمل، وما إلى ذلك من عدم حصول المرأة على مناصب عليا؛ مثل الرجل (صالح، 2014). وبحسب النظرية الليبرالية تفسر الأدوار بين الرجل والمرأة انطلاقاً من دور وسائل التنشئة الاجتماعية في ذلك؛ إذ يكتسب كل منهما دوره من خلال تلك المؤسسات الاجتماعية؛ ومن ثم فإن هذه النظرية ترى أن إعادة الدور للمرأة يتم من خلال إعادة دورها عبر تلك المؤسسات، وذلك للقضاء على التمييز ضدها، وترفض هذه النظرية فكرة تقسيم المجتمع على أساس رجل/ امرأة (صالح، 2005).

2 - **الاتجاه النسوي الماركسي والاشتراكي:** يتبنى هذا الاتجاه فكرة المساواة والعدالة بين جميع الناس؛ ومن ثم فإن من حق المرأة أن تطالب بحقوقها مثل الرجل

تماماً. وترى هذه النظرية أنه يجب تغيير الظروف التي تواجه المرأة والاستغلال الذي تتعرض له؛ ومن ثم، فإن هذه النظرية تنطلق من فكرة أن تحسين وضع المرأة وعدم استغلالها يكمن في التخلص من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى استغلال المرأة (عبدالعظيم، 2014).

3 - **المذهب النسوي الماركسي:** إن تحديد دور المرأة انطلاقاً من فكرة الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة يلقى معارضة شديدة من لدن هذا المذهب، كما أن هذه النظرية تتسم بالصراع من أجل المطالبة بالحقوق التي تعتبر حقوق المرأة جزءاً مهماً منها. وترى هذه النظرية أن المجتمعات الرأسمالية قامت باستغلال المرأة مقابل تسلط الرجل عليها، وهذا يؤدي إلى معاملة غير عادلة للمرأة. ويقوم هذا المذهب على تشجيع المرأة على النضال من أجل الحقوق وعلى رفض تبعية المرأة للرجل ورفض الاضطهاد.

4 - **الاتجاه النسوي الراديكالي ونظرية الصراع:** يرى هذا الاتجاه أن خضوع المرأة يعود لسببين؛ الأول تبعية المرأة نتيجة السلطة الأبوية؛ حيث تكون المرأة تابعة للزوج من خلال قيامها بأدوار الإنجاب والرضاعة؛ ومن ثم، فإن الثورة الطبية والتكنولوجية سوف تقوم على تحرير المرأة من قيامها بتلك الأدوار، من خلال الحمل بعيداً عن جسد المرأة. أما الثاني؛ فيركز على العنصر الثقافي وأن التكوين البيولوجي للمرأة لا يعتبر ضعفاً أو عيباً وإنما يتأتى ذلك من خلال النظرة الثقافية الذكورية التي تربط الضعف بالمرأة (صالح، 2005).

5 - **النظرية التتبعية:** تركز هذه النظرية على أن دور النساء في المشاركة السياسية في دول العالم الثالث يعتمد بالأساس على مدى تبعيتها للرجل، وأنها إذا ما أرادت تفعيل دورها فإن عليها أن تقوم باكتساب مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة (سيد فهمي، 2007).

وتتبنى هذه الدراسة النظرية الليبرالية في النظرة نحو دور المرأة في المجتمع، وذلك من خلال الإيمان بحرية المرأة في الوصول إلى المواقع السياسية والقيادية في المجتمع دون تمييز بينها وبين الرجل، و دون إعطاء امتيازات للرجل على حساب المرأة في الوصول إلى المواقع السياسية أو المشاركة فيها. وتؤمن هذه الدراسة بأنه يمكن من خلال الممارسات السياسية والاجتماعية والاعتماد على وسائل التنشئة الاجتماعية القضاء على بعض الممارسات أو النظرة السلبية تجاه مشاركة المرأة

سياسياً، أو تلك القوانين والممارسات التي تحد من قدرة المرأة على الوصول إلى المواقع القيادية والسياسية، سواء كانت تلك الممارسات قيوداً قانونية أم اجتماعية، وهذا بدوره يسهم في الارتقاء بدور المرأة في المشاركة السياسية ويشجعها على العمل السياسي ومنافسة الرجل في جميع المواقع السياسية وغيرها من المواقع في المجالات الاقتصادية والإدارية العليا؛ مما يسهم بشكل أساسي في تقدم المجتمع وتطوره.

فروض الدراسة:

ستحاول الدراسة اختبار الفروض الآتية:

1 – هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لآراء المبحوثين حول تأييد الرجل لشغل منصب برلماني في حالة ترشح رجل وامرأة بالكفاءة نفسها تعزى إلى اختلاف (الجنس، المستوى التعليمي، العمر، الدخل، الإقليم، المحافظة).

2 – هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لآراء المبحوثين حول تأييد المرأة لشغل منصب برلماني في حالة ترشح رجل وامرأة بالكفاءة نفسها تعزى إلى اختلاف (الجنس، المستوى التعليمي، العمر، الدخل، الإقليم، المحافظة).

3 – هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لآراء المبحوثين حول تأييد تولي المرأة لمناصب قيادية تعزى إلى اختلاف (الجنس، المستوى التعليمي، العمر، الدخل، الإقليم، المحافظة).

4 – هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لآراء المبحوثين حول تأييد تعديل بعض القوانين الخاصة بحقوق المرأة تعزى إلى اختلاف (الجنس، المستوى التعليمي، العمر، الدخل، الإقليم، المحافظة).

5 – هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لآراء المبحوثين حول الأسباب المفسرة لانخفاض مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً تعزى إلى اختلاف (الجنس، المستوى التعليمي، العمر، الدخل، الإقليم، المحافظة).

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة لجمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة، من خلال تصميم عينة ممثلة لهذا المجتمع، وذلك للإجابة عن السؤال

البحثي: ما العوامل الاجتماعية والديموغرافية التي تؤثر في توجهات الأردنيين نحو مشاركة المرأة السياسية؟ وقد صممت استبانة أداة لجمع البيانات من أفراد العينة.

أداة الدراسة:

صممت استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك بعد مراجعة الدراسات والبحوث التي تناولت دراسة النوع الاجتماعي، وتأثير العوامل الاجتماعية والديموغرافية على توجهات الأفراد نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. استعين بعدد من المختصين في مجال الدراسة للوصول إلى أداة علمية تحقق أهدافها. واستعداداً للعمل الميداني أجري اختبار قبلي للاستمارة، وتعديل الاستمارة بناء على ما ورد من ملاحظات ميدانية. تضمنت الاستبانة عدداً من المحاور الرئيسة التي عمدت إلى قياس التوجهات والسلوكيات لدى الأفراد تجاه الأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وطبقت الاستبانة على (3000) مسكن (أسرة) مختارة عشوائياً بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة.

وصف العينة:

تم سحب العينة بالاعتماد على أسلوب العينة الطبقية المتعددة المراحل، بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، وقد بلغ حجم العينة 3000 مسكن (أسرة)، وتم عشوائياً سحب 200 بلوك، اختير من كل بلوك (15) مسكناً، وقسمت العينة مناصفة (50%) بين الذكور والإناث في كل بلوك، واختير المستجيب عشوائياً في كل أسرة باستخدام جدول الأرقام العشوائية الموجود في الاستمارة.

تحليل البيانات:

تم تحليل نتائج المسح الميداني باستخدام برنامج SPSS المخصص للبيانات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية واستخدام اختباري (ف) و (ت) لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول المشاركة السياسية للمرأة مع متغيرات الجنس، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري للأسرة، والعمر، والإقليم: شمال، وسط، جنوب، المحافظة.

نتائج الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة ستعرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجابات المبحوثين؛ إذ سيتم عرض متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى إجابات المبحوثين

عن بعض العبارات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة ودورها في المجتمع. إضافةً إلى ذلك سيتم اختبار فروض الدراسة وعرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختباري (ف) و (ت) لبعض متغيرات الدراسة.

جدول (1)

النسب المئوية لمتغيرات الدراسة: الجنس، المحافظة، الدخل، المستوى التعليمي، الفئة العمرية والإقليم

المتغيرات	المتغير	النسبة	المتغيرات	المتغير	النسبة
الجنس	ذكور	49.6		أمي	3.7
	إناث	50.4		أقل من ثانوية	32.2
المحافظة	عمان	40.5	المستوى التعليمي	ثانوية	34.8
	البلقاء	7		دبلوم متوسط	13.6
	الزرقاء	15		بكالوريس فأعلى	15.7
	مأدبا	2	الفئة العمرية	18–22	12.7
	المفرق	4		23–25	8.6
	عجلون	2		26–30	15.2
	إربد	17.5		31–35	14.2
	جرش	2.5		36–40	13.2
	الكرك	3.5		41–45	10.3
	الطفيلة	2		46–50	8.8
	معان	2		51–55	4.9
	العقبة	2		56–60	4.2
الدخل	أقل من 200	18.8		61 فأكثر	8
	221–350	31.9	الإقليم	الوسط	64.5
	351–500	25.1		الشمال	26
	501–650	7.2		الجنوب	9.5
	651–800	7.1			
	801–900	1			
	901 فأكثر	8.9			

أولاً - وصف متغيرات الدراسة:

يبين جدول (1) توزيع المستجيبين بحسب متغيرات الجنس والمحافظة والدخل والمستوى التعليمي والفئة العمرية والإقليم؛ إذ أظهرت النتائج أن نسبة الذكور كانت 49% من أفراد العينة، في حين بلغت نسبة الإناث 50% تقريباً، وهذه النتيجة تتسق مع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن (دائرة الإحصاءات الأردنية، 2004). أما بالنسبة إلى المحافظة؛ فيتركز ثلاثة أرباع السكان في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء، وهذا ما تعكسه عينة الدراسة؛ إذ تمثلت العاصمة بنحو (40%)، تليها كل من إربد والزرقاء (17.5% & 15%) بالترتيب وعلى التوالي. وفيما يتعلق بمتغير الدخل؛ أظهرت النتائج أن المستجيبين في عينة الدراسة يقل دخلهم عن 500 دينار شهرياً، ومن بينهم نحو نصف المستجيبين يقل دخلهم الشهري عن 350 ديناراً. ويؤثر الدخل في العديد من الاتجاهات والآراء تجاه قضايا متعددة ومتنوعة، من ضمنها النظرة نحو المشاركة السياسية للمرأة. ويتوزع الأفراد في عينة الدراسة على مستويات تعليمية متنوعة، إذ أظهرت النتائج أن (29.2%) من أفراد العينة قد أتموا دراستهم في الجامعات أو كليات المجتمع. وفي المقابل فإن نحو ثلث السكان كان مستواهم التعليمي هو الثانوية العامة. وفيما يتعلق بالعمر أظهرت النتائج أن الأفراد يتوزعون في عينة الدراسة على فئات عمرية متعددة، وكانت الفئة العمرية من (18 – 35) تمثل قرابة نصف أفراد العينة، وهذا يعكس طبيعة المجتمع الأردني الفتي، الذي يمثل الشباب فيه نسبة كبيرة. ويستحوذ إقليم الوسط (عمان؛ الزرقاء؛ البلقاء مأدبا) على نحو ثلثي السكان، يليه من حيث الكثافة السكانية إقليم الوسط بنحو ربع السكان. أما إقليم الجنوب؛ فإنه يستحوذ على نحو 9.5% من السكان.

ثانياً - النظرة المجتمعية لدور المرأة في المجال العام:

تؤدي النظرة المجتمعية دوراً مهماً في تأطير وتحديد المهن التي يمكن للمرأة أن تشغلها، ولقياس أو تعرف دور المجتمع في هذا المجال سئل المبحوثون عن آرائهم حول تولي المرأة لمناصب قيادية في بعض القطاعات الحكومية والخاصة، وكذلك مدى تفضيلهم لأن يكون رئيس العمل رجلاً أو امرأة.

جدول (2)

النسب المئوية والتكرارات لإجابات المستجيبين وآرائهم حول تولي المرأة لمناصب قيادية في القطاعات الحكومية والخاصة

العبارة	أعارض إلى درجة كبيرة	أعارض إلى درجة قليلة	لا أوافق ولا أعارض	أوافق إلى درجة قليلة	أوافق إلى درجة كبيرة
القضاء	%25 (741)	%7 (194)	%4 (131)	%21 (636)	%43 (1294)
قطاع الفنادق	%55 (1651)	%12 (373)	%6 (161)	%9 (270)	%18 (545)
الأعمال الحرة	%40 (1207)	%11 (332)	%5 (151)	%16 (486)	%28 (823)
قطاع السياحة	%38 (1149)	%12 (344)	%5 (166)	%16 (467)	%29 (873)
البنوك والشركات	%22 (665)	%8 (251)	%4 (113)	%19 (576)	%47 (1395)
المؤسسات الحكومية	%16 (483)	%6 (168)	%3 (102)	%17 (518)	%58 (1729)

تشير النتائج في جدول (2) المتعلقة بإجابات المستجيبين حول آرائهم في تولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات معينة داخل المجتمع الأردني، إلى أن أكثر من نصف المستجيبين (58%) يوافقون وبدرجة كبيرة على تولي المرأة لمناصب قيادية في المؤسسات والدوائر الحكومية؛ أي أن النتائج تنصف المرأة في هذا الأمر، وتراعي حقها، كما ظهر اتجاه آخر يفضل مشاركة المرأة في قطاعات البنوك والشركات والعمل في القضاء (المحاماة)؛ إذ تشير النتائج إلى أن نحو نصف المستجيبين ليس لديهم أية معارضة لمشاركة المرأة في تلك القطاعات. وفي المقابل، فإن أكثر من نصف المستجيبين يعارضون وبدرجة كبيرة تولي المرأة لمناصب في قطاعات محددة، مثل الفنادق، كما أن أكثر من ثلث المستجيبين يعارضون بدرجة كبيرة تولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات السياحة والأعمال الحرة. وقد تكون العادات والتقاليد هي التي أسهمت في صوغ آراء المستجيبين وتحديدها نحو مشاركة المرأة في بعض المناصب القيادية لبعض القطاعات؛ إذ إن المجتمع الأردني لا يزال يعارض تولي المرأة مناصب في قطاعات الفنادق والسياحة والأعمال الحرة، ولم تتبدل النظرة إلى

تلك القطاعات، وهي أنها يجب أن تظل حكراً على الرجال دون غيرهم. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Nwadiaro, 2011) في أن توزيع الأدوار داخل المجتمع يتأثر بالنظرة الثقافية لهذا المجتمع، وهو ما يؤدي إلى حرمان المرأة من بعض الموارد. بالإضافة إلى ذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة El-Ghannam, 2003، التي تؤكد أن الاضطلاع بدور أكبر للمرأة وزيادة مشاركتها السياسية والاقتصادية داخل مجتمعات دول العالم الثالث يمكن أن يأتي من خلال الاهتمام بزيادة الوعي سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

شكل (1)

النسب المئوية لإجابات المستجيبين بشأن تفضيلهم أن يكون رئيس العمل رجلاً أو امرأة

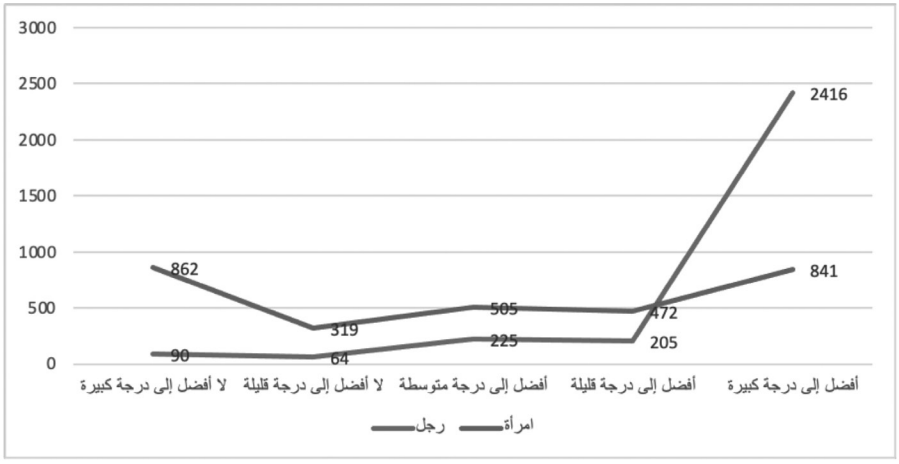

يبين شكل (1) آراء المبحوثين حول تفضيلهم أن يكون رئيس العمل رجلاً أو امرأة؛ إذ تشير النتائج إلى أن هناك تفضيلاً للرجل بأن يكون هو رئيس العمل أكثر من المرأة؛ فيفضل (80%) من المستجيبين وجود رجل رئيساً وقائداً للعمل. وفي المقابل فإن التقارب يبدو كبيراً بين من يفضلون إلى درجة كبيرة وبين من لا يفضلون إلى درجة كبيرة بأن تكون المرأة هي رئيس العمل؛ إذ يرى ذلك (28% و 29%) على التوالي. ويفسر ذلك النظرة العامة لدى الأفراد في المجتمع الأردني بأن الرجل هو الأقدر على القيادة وبأن الرجل ربما يستطيع القيام بأعمال الإدارة أكثر من المرأة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (لبيض، 2008)، التي تؤكد أن هناك صورة نمطية في المجتمعات العربية تعطي الرجل دوراً أكبر من المرأة في بعض الأدوار المهمة، وأن العادات والتقاليد والموروث الثقافي تحولت إلى قوانين وتشريعات يؤمن بها المجتمع ويطبقها في هذا المجال؛ مما يعطي الرجل دوراً أو أفضلية أكبر من المرأة.

شكل (2)

إجابات المستجيبين لآرائهم حول تفضيلهم لترشيح رجل أو امرأة لشغل منصب برلماني

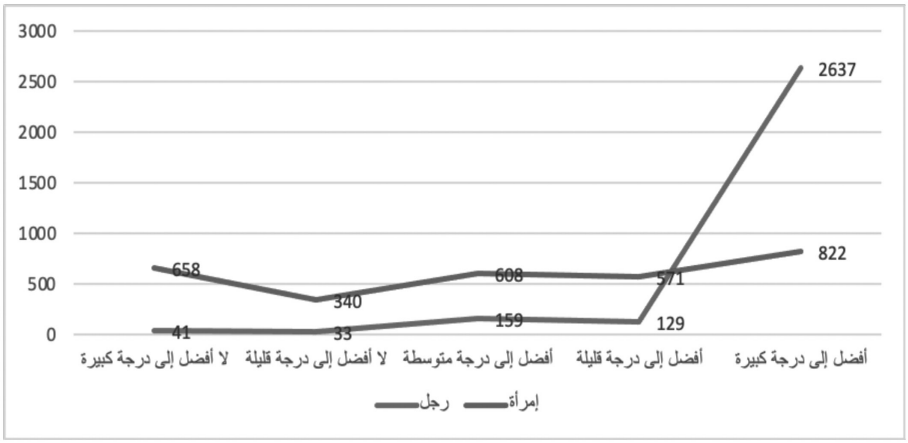

يبين شكل (2) آراء المبحوثين حول تفضيلهم لترشيح رجل أو امرأة لشغل منصب برلماني في الأردن؛ إذ تشير النتائج إلى أن الأغلبية العظمى (88%) من الأفراد يفضلون إلى درجة كبيرة ترشيح رجل لشغل منصب برلماني، في مقابل نحو ربع المبحوثين (28%) يفضلون وجود امرأة في المنصب البرلماني. ويعزى ذلك إلى طبيعة النظرة العامة لدى الأفراد التي تتلخص في أن الرجل هو الأقدر على تولي المناصب السياسية، وهو الأكفأ لشغل المنصب البرلماني من المرأة، وهذا الأمر يرتبط ببعض العادات والتقاليد في المجتمع الأردني، وهو ما يفسر السبب في توجه الحكومة لزيادة نسبة تمثيل المرأة في المجالس البرلمانية والبلدية؛ بحيث يتم تمثيل المرأة بـ (15) مقعداً في مجلس النواب على الأقل؛ من خلال نظام الكوتا النسائية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (نورالدين، 2006) في أن هناك تحديات تتعلق بالتنشئة الاجتماعية لا تزال تواجه مشاركة المرأة في العمل السياسي، خصوصاً أن النظرة العامة تتمثل في أن الرجل أحق في المواقع السياسية من المرأة. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (النقشبندي، 2003) في أن عدم تقبل المجتمع لوجود المرأة في منصب برلماني يفقدها القدرة على المنافسة.

توجهات المبحوثين نحو حقوق المرأة:

يثار النقاش في داخل المجتمعات (وخصوصاً في دول العالم الثالث)، حول

المشاركة العامة للمرأة وما إلى ذلك من تعديل قوانين لمنحها حقوقاً في مجتمع قد يشهد خلافاً حولها. وفي هذا الجزء من الدراسة نعرض لتوجهات المبحوثين حول بعض القضايا المهمة في حقوق المرأة.

جدول (3)

إجابات المستجيبين حول مدى موافقتهم أو معارضتهم لبعض العبارات المتعلقة بحقوق المرأة

العبارة	أعارض إلى درجة كبيرة %	أعارض إلى درجة قليلة %	لا أوافق ولا أعارض %	أوافق إلى درجة قليلة %	أوافق إلى درجة كبيرة %
تعديل القوانين بما يضمن مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق	%11 (343)	%8 (232)	%6 (176)	%19 (565)	%56 (1684)
تعديل القانون لتعطى المرأة الحق في إعطاء جنسيتها لأولادها في حال كان الزوج من جنسية أخرى	%8 (229)	%4 (123)	%3 (92)	%13 (381)	%72 (2175)
وجود مؤسسات حكومية، مثل مؤسسة حماية الأسرة وغيرها من المؤسسات التي تهدف إلى حماية المرأة من العنف الأسري في المجتمع	%2 (46)	%0.6 (17)	%2 (57)	%11 (335)	%84 (2544)

يبين جدول (3) إجابات المبحوثين عن مدى موافقتهم أو معارضتهم لبعض القضايا المتعلقة بحقوق المرأة، تتضمن قضايا؛ مثل تعديل القوانين التي تحقق المساواة بين الرجل والمرأة، وكذلك منح المرأة الجنسية لأبنائها، بالإضافة إلى وجود مؤسسات حكومية تعنى بقضايا المرأة، مثل مؤسسة حماية الأسرة. ويتبين من خلال البيانات الواردة أن أكثر من نصف أفراد العينة يؤكدون بدرجة كبيرة أهمية تعديل القوانين ضماناً لمساواة المرأة بالرجل في الحقوق، وربما تعكس هذه النتيجة مدى التغير في آراء أفراد المجتمع الأردني في نظرتهم نحو حقوق المرأة، وأهمية مساواتها مع الرجل. ويدور في الأردن جدال كبير حول إعطاء المرأة الأردنية لأبنائها الجنسية في حال زواجها من غير أردني؛ إذ ما يزال هذا الأمر قيد البحث والدراسة، وتعقد له العديد من الندوات والتشريعات. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن نحو ثلاثة أرباع المبحوثين يرون أن هناك ضرورة ملحّة تستدعي تعديل القوانين التي

تتعلق بالجنسية إلى الحد الذي يسمح للمرأة بمنح أبنائها الجنسية الأردنية، وربما تكون هذه النتيجة مفاجئة للجميع، وهذا يعكس مدى الوعي عند أفراد المجتمع الأردني بالمعاناة التي تواجهها المرأة المتزوجة، وهذا ما أدى إلى المطالبة بشكل كبير بحقوق تلك الفئة من النساء الأردنيات. وربما يفسر هذا توجه الحكومة الأردنية مؤخراً إلى منح أبناء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين حقوقاً مدنية لا سياسية. وهذا ما دعت إليه الباحثة (النقشبندي، 2003) في دراستها حول المواطنة وحالة المرأة الأردنية ودعوتها إلى مراجعة قوانين الجنسية في الأردن. وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الأساسية التي تتبناها الدراسة، وهي النظرية النسوية الليبرالية، التي تؤمن أن الفرص والحقوق يجب أن تكون متساوية بين الرجل والمرأة، وأن لا تفضيل بينهما في الحقوق، وما إلى ذلك من ضرورة تعديل القوانين التي تنتقص من حقوق المرأة في كثير من المجالات. وتثار مسألة وجود بعض المؤسسات الحكومية التي تعنى بقضايا المرأة وحمايتها من العنف الأسري مثل مؤسسة حماية الأسرة التابعة لجهاز الأمن العام (وزارة الداخلية). غير أن النظرة العامة لتلك المؤسسات تكمن في أنها قد تتعارض مع سيطرة بعض العادات والتقاليد والقيم في المجتمع الأردني، التي تتعلق بالمرأة عموماً وترفض لجوء المرأة إلى مثل تلك المؤسسات من أجل حمايتها. ومن خلال البيانات الواردة في جدول (2) نجد هناك اختلافاً في تلك النظرة؛ إذ يرى (84%) من أفراد العينة أن هناك أهمية وبدرجة كبيرة لوجود مثل تلك المؤسسات؛ مثل مؤسسة حماية الأسرة، وهذا بطبيعة الحال يعكس طبيعة التغييرات التي أصابت العديد من الأفكار المتعلقة بحقوق المرأة، وأهمية وجود تلك المؤسسات من أجل أن تلجأ المرأة إليها وقت الحاجة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Guessous, 2012)، التي تؤكد أن الصراع داخل المجتمعات العربية بين متطلبات الدولة العصرية الحديثة وبعض الموروثات الاجتماعية قد أدى في النهاية إلى المطالبة بإقرار العديد من المؤسسات التي تعنى بحقوق المرأة والأسرة.

توجهات المبحوثين نحو مشاركة المرأة السياسية:

من الأهمية عند الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة تناول توجهات الأفراد (رجالاً ونساء) وفهمها حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المجتمع الأردني؛ إذ يعكس ذلك مدى تقبل دور المرأة في الحياة السياسية في المجتمع. ويعرض هذا الجزء من الدراسة لبعض توجهات المبحوثين نحو المشاركة السياسية للمرأة.

جدول (4)

النسب المئوية والتكرارات لإجابات المبحوثين حول عدد من المؤشرات السياسية والاجتماعية المتعلقة بالمرأة

العبارات	أعارض إلى درجة كبيرة %	أعارض إلى درجة قليلة %	لا أؤيد ولا أعارض %	أؤيد إلى درجة قليلة %	أؤيد إلى درجة كبيرة %
إعطاء المرأة فرصاً على غرار الرجل للمشاركة في العملية السياسية في الدولة الأردنية	%17 (518)	%10 (290)	%9 (267)	%26 (797)	%38 (1127)
العادات والتقاليد للمجتمع الأردني تؤدي دوراً كبيراً في رسم صورة سلبية للفرد تجاه المرأة	%14 (433)	%7 (214)	%8 (229)	%25 (760)	%46 (1363)
الرجل يتصف بالعقلانية أكثر من المرأة	%13 (387)	%6 (159)	%6 (183)	%21 (640)	%54 (1629)
الاختلافات في البنية الجسدية بين المرأة والرجل تحتم وجود عدم مساواة بينهما	%15 (463)	%6 (183)	%10 (305)	%23 (681)	%46 (1367)
المدرسة والمساق الأكاديمي لهما تأثير على موقفك تجاه أدوار المرأة	%12 (354)	%7 (212)	%14 (410)	%27 (801)	%41 (1220)
المجتمع الأردني أنصف المرأة بإعطائها كامل حقوقها	%11 (143)	%7 (195)	%8 (243)	%31 (971)	%42 (1247)
السبب في فشل وصول المرأة ومشاركتها في العملية السياسية هو المرأة نفسها	%17 (497)	%8 (234)	%13 (389)	%27 (815)	%35 (1063)
ضرورة تغيير المناهج التربوية بما يعمل على تحسين صورة المرأة بشكل إيجابي	%10 (297)	%4 (111)	%14 (430)	%31 (918)	%41 (1241)
العولمة والانفتاح الاقتصادي أسهما في تعزيز مكانة المرأة العاملة لتحتل مناصب عليا في الأردن	%7 (197)	%3 (89)	%9 (276)	%28 (878)	%53 (1588)
النظرة السائدة في المجتمع تمنعك من إعطاء زوجتك أو ابنتك فرصة لاتخاذ دور فاعل في المجتمع	%15 (438)	%5 (169)	%9 (263)	%28 (834)	%43 (1294)

يضم جدول (4) مجموعة من العبارات التي تتعلق بمشاركة المرأة في القضايا السياسية والاجتماعية، ويبين مدى الموافقة أو المعارضة على إعطاء المرأة تلك الحقوق في المشاركة. وتشير البيانات إلى أن نحو ثلثي أفراد العينة يؤيدون بدرجة قليلة ومتوسطة إعطاء المرأة الفرصة في المشاركة السياسية والعمل السياسي مثل الرجل، وهذا يؤكد أن النظرة نحو العمل السياسي للمرأة قد تغيرت إلى منح المرأة تلك الفرصة من أجل منافسة الرجل في ذلك. وقد يدعم ذلك نجاح بعض السيدات في الوصول إلى مناصب قيادية وسياسية في الدولة الأردنية، وإسهامهن في تطوير المؤسسات التي يتقلدن المناصب فيها. ويعتقد أفراد العينة (71%) أن بعض العادات والتقاليد لأفراد المجتمع الأردني تؤدي دوراً في رسم وبناء الصورة السلبية تجاه المرأة؛ ومن ثم يؤثر ذلك في الحقوق التي تطالب بها المرأة. ومن جهة أخرى، يعتقد أكثر من نصف المبحوثين (54%) أن الرجل أكثر عقلانية من المرأة، وهذا الأمر قد يكون مرتبطاً بتلك العادات والتقاليد التي ترسم صورة معينة ضد المرأة في المجتمع الأردني. ويدعم ذلك أن (43%) من أفراد العينة يرون أن النظرة العامة السائدة في المجتمع الأردني تمنع الرجل من إعطاء الزوجة أو البنت فرصة لدور فاعل وأكبر في المجتمع. وتعود جذور تلك الصورة النمطية تجاه المرأة إلى دور المدرسة والجامعة في التأثير على العديد من المواقف التي يمتلكها الرجل تجاه المرأة ومشاركتها في الحياة العامة. ويرى أكثر من ثلثي المبحوثين (68%) أن للمدرسة والتعليم دوراً كبيراً في ذلك. لذلك، يعتقد (41%) من أفراد العينة أن هناك ضرورة إلى درجة كبيرة لتغيير المناهج التربوية؛ بما يؤدي إلى تحسين صورة المرأة على نحوٍ أكثر إيجابية؛ ومن ثم فإن هناك نظرة إيجابية نحو التعليم من أجل تغيير صورة المرأة، وهذا يؤكد وعي المجتمع الأردني بحقوق المرأة وأهمية العمل على تحسينها. وفي مسألة المساواة بين الرجل والمرأة، فإن هناك توجهاً يشير إلى أهمية الاختلافات في البنية الجسدية للرجل والمرأة، التي تؤكد عدم وجود مساواة بين الطرفين، وهذا ما يفسر رفض المجتمع الأردني للعديد من المهن والأعمال التي لا تتمكن المرأة من القيام بها بشكل أمثل كالرجل تماماً، وذلك لاختلاف البنية الجسدية بين الرجل والمرأة. ويؤمن أكثر من نصف أفراد العينة (53%) بأن العولمة والانفتاح الاقتصادي وما إلى ذلك من شيوع الأفكار الرأسمالية هو ما أدى إلى تعزيز مكانة المرأة وصورتها في المجتمع الأردني، وأدى ذلك إلى أن تتبوأ المرأة مناصب عليا وقيادية داخل الدولة. ويعتقد نحو ثلث المبحوثين (35%) أن فشل المرأة في الوصول إلى مناصب سياسية

وضعف مشاركتها السياسية قياساً إلى الرجل، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى المرأة نفسها. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن هناك شبه توافق على أن المجتمع الأردني قد أنصف المرأة من خلال إعطائها كامل الحقوق كما أن التشريعات تسمح للمرأة في المشاركة السياسية. وتتفق بعض تلك النتائج مع دراسة (نورالدين، 2006) التي تؤكد أن بعض العادات والتقاليد الاجتماعية ما تزال تقف عقبة كبيرة في طريق المرأة للوصول إلى المناصب والمواقع السياسية خصوصاً البرلمان، وأن تلك النظرة تأتي من خلال الصورة النمطية من أن الرجل أحق بالوصول إلى البرلمان من المرأة. وفيما يتعلق بمسألة أن السبب في ضعف المشاركة السياسية للمرأة يعود إلى المرأة نفسها، فإن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (النقشبندي، 2003)، التي تؤكد أن تراجع دور المرأة وضعفه في الانتخابات النيابية في الأردن يعود إلى عدة عوامل، من ضمنها أن المرأة لا ترغب في مساندة امرأة أخرى للوصول إلى منصب برلماني.

تأثير مكان السكن على إجابات المبحوثين حول المشاركة السياسية للمرأة:

شكل (3)

المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول مشاركة المرأة في الحياة العامة بحسب متغير المحافظة

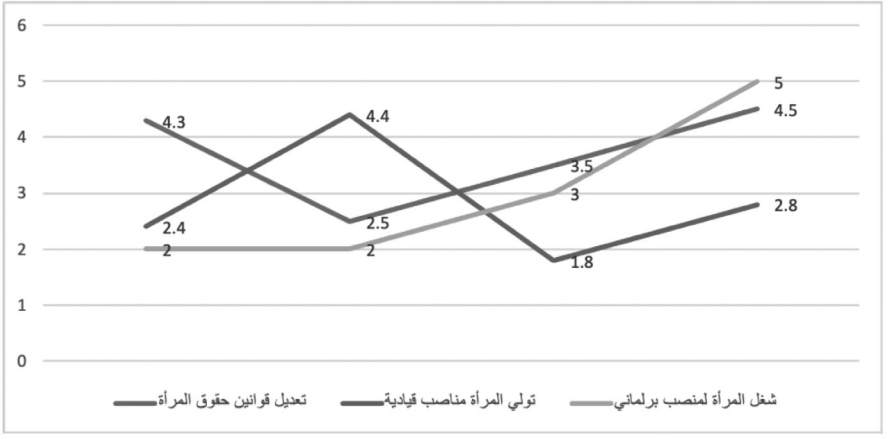

يبين شكل (3) المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول العلاقة بين (تأييد شغل منصب برلماني للمرأة/ تأييد تولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات عامة وخاصة/ تعديل قوانين تتعلق بحقوق المرأة) ومتغير المحافظة. تشير النتائج إلى أن الأفراد في محافظة مأدبا من أكثر الداعمين للمرأة وبمتوسط حسابي بلغ

(4.45)، وقد يفسر ذلك التنوع الديموغرافي الموجود في محافظة مأدبا؛ وهو ما يؤدي إلى تبني آراء وتوجهات قد تكون مغايرة لما هي عليه في أماكن أخرى. وفي المقابل، فإن الأفراد في كل من محافظتي معان والطفيلة بدت توجهاتهم نحو تولي المرأة منصباً برلمانياً هي الأقل بين المحافظات الأخرى، وبمتوسط حسابي بلغ (2.85 و 2.83) على التوالي.أما فيما يتعلق بتولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات مختلفة؛ وكذلك تعديل القوانين الخاصة بحقوق المرأة؛ فتشير النتائج الواردة إلى أن الأفراد في محافظة مأدبا كذلك يدعمون هذا الأمر بنسبة أكبر من الأفراد في باقي المحافظات. وفي المقابل، فإن الأفراد في محافظتي العقبة ومعان يعتبرون من أقل الداعمين للمرأة لتولي مناصب قيادية أو الترشح للبرلمان، وكذلك تعديل القوانين الخاصة بحقوق المرأة مقارنةً مع الأفراد في باقي المحافظات الأردنية.

ثالثاً - اختبار فروض الدراسة:

1 - نتائج اختبار (ت) لمتغير الجنس مع بعض العبارات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة:

جدول (5)

نتائج اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول المشاركة السياسية للمرأة بحسب متغير الجنس

المتغير	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
تأييد شغل منصب برلماني في حال ترشح رجل وامرأة بالكفاءة نفسها/رجل	8.58	0.000
تأييد شغل منصب برلماني في حال ترشح رجل وامرأة بالكفاءة نفسها/امرأة	16.78-	0.000
تأييد تولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات مختلفة	14.99-	0.000
تعديل قوانين تتعلق بحقوق المرأة	14.99-	0.000
الأسباب المفسرة لانخفاض مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً	1.11-	0.265

يبين جدول (5) نتائج اختبار (ت) (T-test) لمتغير الجنس حول المشاركة السياسية للمرأة؛ إذ تشير النتائج إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم للرجل أو المرأة لشغل منصب برلماني، في حال ترشح كلاهما بالكفاءة نفسها، تعزى إلى متغير الجنس؛ ومن ثم فإن متغير

الجنس يفسر التباين في إجابات الأفراد في عينة الدراسة حول مدى تأييدهم لشغل المنصب البرلماني، سواء كان المترشح رجلاً أو امرأة. كما تبين النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم أن تتولى المرأة مناصب قيادية في قطاعات حكومية وخاصة وبين متغير الجنس. أما فيما يتعلق بتعديل بعض القوانين الخاصة بحقوق المرأة في الأردن؛ فإن النتائج تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين ومتغير الجنس. في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول الأسباب المفسرة لانخفاض المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة ومتغير الجنس. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (نورالدين، 2006)، التي تؤكد أن النظرة لأدوار الرجل والمرأة في المجتمعات العربية تعود إلى أن تلك المجتمعات تحاول تكريس التمييز بين الجنسين في تربيتها لأبنائها؛ ومن ثم فإن تلك النظرة متأتية من تلك التربية.

2 - نتائج اختبار (ف) لمتغيرات المستوى التعليمي، العمر، الدخل، الإقليم، المحافظة مع بعض العبارات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة:

جدول (6)

نتائج اختبار (ف) للفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول المشاركة السياسية للمرأة بحسب متغيرات المستوى التعليمي، العمر، الدخل، الإقليم، المحافظة

المتغير	المستوى التعليمي		العمر		الدخل		الإقليم		المحافظة	
	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
تأييد شغل منصب برلماني في حال ترشح رجل وامرأة بالكفاءة نفسها/ رجل	0.650	0.627	0.319	0.969	1.179	0.314	4.501	0.011	1.477	0.133

تابع/ جدول (6)

نتائج اختبار (ف) للفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول المشاركة السياسية للمرأة بحسب متغيرات المستوى التعليمي، العمر، الدخل، الإقليم والمحافظة

المتغير	المستوى التعليمي		العمر		الدخل		الإقليم		المحافظة	
	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
تأييد شغل منصب برلماني في حال ترشح رجل وامرأة بالكفاءة نفسها/ امرأة	5.385	0.000	1.366	0.198	2.350	0.029	0.369	0.691	6.736	0.000
تأييد تولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات مختلفة	11.696	0.000	0.709	0.701	3.891	0.001	2.573	0.076	5.345	0.000
تعديل قوانين تتعلق بحقوق المرأة	9.207	0.000	0.658	0.748	2.802	0.010	1.898	0.150	5.322	0.000
الأسباب المفسرة لانخفاض مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً	0.268	0.899	0.741	0.762	1.312	0.248	0.492	0.611	4.318	0.000

يبين جدول (6) نتائج اختبار (ف) F-test لمتغيرات (المستوى التعليمي، العمر، الدخل، الإقليم والمحافظة) حول بعض العبارات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، وبعض العبارات التي تتعلق بصورة المرأة داخل المجتمع الأردني، وتأثير بعض العادات والتقاليد على تلك الصورة وعلى مدى إعطاء المرأة حقوقاً معينة أو منحها الفرصة للمشاركة السياسية. وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي؛ تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم لشغل منصب برلماني في حال ترشح رجل وبين متغير المستوى التعليمي، بينما تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم لشغل منصب برلماني في حال ترشح امرأة وبين متغير المستوى التعليمي. كما تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم لتولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات عامة وخاصة وبين متغير المستوى التعليمي. كما تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم تعديل بعض القوانين الخاصة بحقوق المرأة وبين متغير المستوى التعليمي. أما فيما يتعلق بالأسباب المفسرة لانخفاض مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً؛ فتشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول الأسباب المفسرة لانخفاض مشاركة المرأة وبين متغير المستوى التعليمي، وهذا يعني أن متغير المستوى التعليمي لا يفسر التباين في إجابات المبحوثين حول هذا الأمر.

أما فيما يتعلق بمتغير العمر؛ فتشير النتائج في جدول (6) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول (تأييد شغل منصب برلماني للرجل والمرأة/ تأييد تولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات عامة وخاصة/ تعديل قوانين تتعلق بحقوق المرأة/ الأسباب المفسرة لانخفاض مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً) وبين متغير العمر؛ أي أن متغير الفئة العمرية لا يفسر التباين في إجابات المبحوثين حول المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة. وفيما يتعلق بمتغير الدخل؛ تشير النتائج الواردة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم للرجل لشغل منصب برلماني وبين متغير الدخل، بينما تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم للمرأة لشغل منصب برلماني وبين متغير الدخل. كما أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم

لتولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات مختلفة وبين متغير العمر، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تعديل القوانين التي تتعلق بحقوق المرأة وبين متغير الدخل. وفي المقابل تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول الأسباب المفسرة لانخفاض مشاركة المرأة تعزى إلى متغير الدخل. وفيما يتعلق بمتغير الإقليم، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم للرجل لشغل منصب برلماني وبين متغير الإقليم، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول (تأييد شغل منصب برلماني للمرأة/ تأييد تولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات عامة وخاصة/ تعديل قوانين تتعلق بحقوق المرأة/ الأسباب المفسرة لانخفاض مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً) وبين متغير الإقليم. وتجدر الإشارة إلى أن الأردن مقسم إدارياً وسياسياً إلى ثلاثة أقاليم جغرافية، وهي: إقليم الشمال، إقليم الوسط وإقليم الجنوب. وفي متغير المحافظة، تظهر النتائج الواردة في جدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول تأييدهم للرجل لتولي منصب برلماني وبين متغير المحافظة. في حين تظهر النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول (تأييد شغل منصب برلماني للمرأة/ تأييد تولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات عامة وخاصة/ تعديل قوانين تتعلق بحقوق المرأة/ الأسباب المفسرة لانخفاض مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً) وبين متغير المحافظة.

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة في نظرة المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة الأردنية؛ إذ إن التغييرات التي حدثت في العالم انعكست على نظرة الأفراد داخل المجتمع الأردني نحو أهمية مشاركة المرأة الأردنية وتأييدهم لذلك باعتبارها تؤدي دوراً مهماً إلى جانب الرجل. ولا يغيب عن الخاطر أن الصورة النمطية للمرأة قد أسهمت في رسمها وتحديدها العادات والتقاليد المجتمعية التي توارثها الأبناء عن الآباء، وكان لها عليهم سلطان. وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن هناك تأييداً قوياً لدى الأفراد باتجاه تولي المرأة لمناصب قيادية في قطاعات مختلفة، حكومية وخاصة؛ مثل المؤسسات الحكومية والبنوك والقضاء، وفي المقابل فإن العادات والتقاليد تحول دون قبول الأفراد لتولي المرأة لمناصب قيادية

داخل قطاعات الفنادق والسياحة. وعلى الرغم من عدم معارضة المجتمع لتولي المرأة لمناصب قيادية، فإن هناك تفضيلاً لأن يكون رئيس العمل رجلاً لا امرأة، وقد يعكس ذلك صورة الرجل القيادية داخل المجتمع. كما أن الأغلبية داخل المجتمع يفضلون تولي الرجل لمنصب برلماني أكثر من المرأة. ويرى المجتمع الأردني أن هناك ضرورة تستدعي تغيير بعض القوانين؛ بغية مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق، ومثال ذلك أن الأغلبية تؤيد تعديل القوانين الأردنية من أجل السماح للأردنيات المتزوجات من غير أردنيين بإعطاء الجنسية لأبنائهن، وفي ذلك انعكاس لمدى أهمية مساواة المرأة مع الرجل في هذا المجال، كما أنه يعكس مشكلة موجودة بالنسبة لدى عدد من النساء الأردنيات. وعند الحديث عن أهمية تغيير الصورة النمطية داخل المجتمع الأردني نحو مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً، فإن هناك تأييداً كبيراً لضرورة تغيير المناهج الدراسية في المدارس والجامعات من أجل العمل على تحسين صورة المرأة نحو المشاركة، وكذلك ضرورة وجود مؤسسات حكومية وأهلية تعنى بحقوق المرأة وقضاياها؛ مثل مؤسسة حماية الأسرة، وهذا يعكس تغيراً في نظرة المجتمع نحو تلك القضايا. وتتفق معظم النتائج مع بعض الدراسات السابقة التي تم عرضها؛ إذ تشير النتائج إلى أن الموروثات الثقافية والاجتماعية تسهم في زيادة وتعميق الصورة النمطية التي تعطي الرجل أحقية وفرصة أكبر من المرأة للنهوض والوصول إلى مواقع قيادية في المجتمع، وأن تلك النظرة تأتي من خلال تربية الأسر نفسها. كما تظهر النتائج توافقاً مع الدراسات السابقة في أن الكثير من الناس في المجتمعات العربية ما زالوا ينظرون إلى أن المواقع القيادية والسياسية يجب أن تكون حكراً على الرجال وأنهم الأكثر قدرة على تحقيق نتائج إيجابية من المرأة في هذا المجال.

وتؤمن هذه الدراسة بأن هناك ضرورة ملحة للتخلص من بعض الموروثات الثقافية والاجتماعية التي تمنح الرجل أفضلية على المرأة، وأن ذلك يتأتى من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية التي يمكن التركيز عليها من أجل بناء أجيال قادمة تؤمن بحق الجميع في الوصول والمنافسة في المواقع القيادية داخل المجتمع.

المراجع:

التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن. (2004)، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

سيد فهمي، محمد. (2007). «*المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث*»، دار الوفاء للنشر، مصر.

الشويحات، صفاء. (2017). «المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تولي المرأة المتعلمة مناصب قيادية من وجهة نظر طلبة الجامعة الألمانية الأردنية 2015-2016»، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 10* (1): 99-118.

صالح، سامية. (2005). «*المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا* »، جامعة عين شمس.

عبدالعظيم، صالح. (2014). «النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي»، دراسات، *العلوم الإنسانية والاجتماعية، 41* (1): 639-652.

لبيض، سالم. (2008). الجنس والنوع (الجندر) في الثقافة العربية. *المستقبل العربي*. 348، 41-64.

النقشبندي، بارعة (2003). «مبدأ المواطنة مدخل نظري لدراسة الجندر: حالة المرأة الأردنية»، *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 30* (2): 374-383.

نورالدين، سعاد. (2006). *المرأة العربية في البرلمان، التمكين النسائي*. بيروت: دار النهضة العربية

الهيئة المستقلة للانتخابات 2016.

http://www.iec.jo/sites/default/files/00_001_Candidates_winers_List_2_0.pdf

وزارة تطوير القطاع الحكومي في الأردن، مشروع تمكين المرأة في قطاع الخدمة المدنية، 2015.

http://www.mopsd.gov.jo/ar/PDF%20Files/MOPSD%20infographic%20edited%20again.pdf

El-Ghannam, A. (2003). *Analytical study of women's participation in political life in Arab societies* , Equal Opportunities International , 22 (8) 38-53

Guessous, N. (2012). *Women's rights in Muslim societies: Lessons from the Moroccan experience* , Philosophy & Social Criticism, 38 (4/5) 525-533

Nwadiaro, E. (2011). Gender Roles and Access to Material and Economic Resources in Nigerian Rural Communities, *Research Journal of Internatıonal Studıes, 18*, 27-34.

World Bank, (2015) http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL.FE.ZS?end=2015&start=1960&view=chart

قدم في: سبتمبر 2019

أجيز في: فبراير 2021